الطاقة والصراع في "الشرق الأوسط"

د. أديب ميرو *

مقدمة وتساؤلات:

إن عنوان وتوجّه دراستنا المتواضعة هذه، وما تشهده شعوبنا والبشرية جمعاء في عالم اليوم عامة وفي بلادنا ومنطقة "الشرق الأوسط" خاصةً، يقودان استتباعاً "إلى رصد وتحليل ليس قضايا الطاقة ومصادرها وتعريفها وأنواعها وجوانبها الفنية فحسب بل أيضاً "ظروف وجوانب وظواهر اشتداد وشراسة التنافس على الطاقة لضمان التفوق والتحكم بالاقتصاد العالمي، والتذكير بحقيقة ووقائع توسل العدوان والعنف من قبل قوى الغرب وشركاتها العملاقة الاحتكارية، واستخدام القطب الأمريكي وحلفائه الحروب، وإرهاب المتطرفين وعسكرة العلاقات الدولية والخلافات في المصالح الاقتصادية والسياسية بين الدول، ووصولاً "إلى دموية الصراع، وذلك للهيمنة على النفط والغاز ومحاصرة وإفشال أو إيقاف البرامج السلمية للطاقة النووية ومحاولة الحد من تطورات الطاقة وكل مصادرها الأخرى في "الشرق الأوسط" ومجمل البلدان النامية الحريصة على التنمية المستدامة والتقدم الشامل وعلى قرارها الوطني المستقل وسيادتها.

* كاتب وباحث في الدراسات العمالية والاقتصادية والسياسية، دكتوراه في العلوم السياسية.
- صدر له عدد من الكتب والكراسات والأعمال المنشورة والمقالات والترجمات.
- محاضر في عدد من المعاهد النقابية السورية والعربية والعائدة لمنظمتي العمل العربية والدولية.

ونعتقد أن هذا يفرض على البحث بالضرورة طرح التساؤلات الآتية ومعالجتها:

- إلى أيِّ حدٍّ يمكن عَدُّ المجتمعات والدول قد تمكّنت من توظيف مصادر الطاقة من الطبيعة، ومن التقدم العلمي لتوفير وإشباع حاجات البشرية من الطاقة الضرورية للتطور والنماء والرفاه؟
- إلى أي درجة من الدقة يمكن القول أو التأكيد أن الطاقة وعلومها التطبيقية والتكنولوجية هي مولدات الديناميكية المتجددة الدافعة بالتطور وبالتنمية وتقدم الحياة والأمم، وقاطرة التفوق الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالتوازي مع اقتصاد المعرفة؟
- هل الصراع على امتلاك الطاقة والاستحواذ عليها، واحتكار القلة من الدول للعلم يجري تثميرهما في خدمة الإنسان ورفاه وتقدّم وسلام شعوب البلدان المنتجة والمصدِّرة أو المستهلكة والمستوردة على حد سواء؟ أم أن الطاقة والعلم والتكنولوجيا المتقدمة هي في خدمة مصالح وسيطرة قوى الاحتكارات الكبرى والصناعات البترو كيماوية والعسكرية وتعزيز اقتصادات وهيمنة رأس المال العالمي والعولمة النيوليبرالية المتوحشة؛ وفي خدمة الطغم المالكة المستفيدة من عائدات الطاقة وخاصة البترول والغاز؟
- لماذا تستأثر بالاهتمام وأطماع الخارج منطقة "الشرق الأوسط" ومصادر الطاقة فيها من نفط وغاز وبرامج سلمية نووية؟ وماهي أسباب تفرّدها وطاقاتها وأرصدتها بخاصية قابليتها للسيطرة والنهب؟

ولماذا ظلت منطقة "الشرق الأوسط" ساحة للحروب والحصارات وحرائق الصراعات لتكون الأكثر تعرّضاً "وقابلية للاشتعال المتكرر، ولأعمال العدوان الخارجي والهيمنة على مقدراتها

والتأثير على قراراتها ومواقفها من قبل الدول الصناعية الغنية ذات التاريخ الاستعماري وجشع الأطماع الإمبريالية؟

الطاقة وتنامي الاهتمامات والدراسات البحثية بقضاياها

يتعاظم الاهتمام بقضايا الطاقة ومصادرها والصراع حولها بسبب الاستحواذ عليها، وتتكثف جهود المراكز البحثية والخبراء والدوريات الجادة في إعداد الدراسات ونشرها عن موضوعات الطاقة ودورها الحيوي والتنموي وإشكالياتها.

كما تنشط ظاهرة إقامة المنتديات الدولية المكرّسة لقضايا الطاقة والمستقبل، ومن بينها القمة العالمية لطاقة المستقبل التي انعقدت في عام 2017، ويتّسع الاهتمام بالتطوّرات الحاصلة في مساعي النهوض بالطاقة المتجددة والنظيفة، ونشر الوعي بها محلياً وإقليمياً وعالمياً بوصفها طاقة المستقبل، وإبراز أهمية تمويل مشاريعها وكفاءة استهلاكها في المنشآت الحالية والمستقبلية، وتكثيف البحوث والابتكارات وتشجيعها والاهتمام بالبنى التحتية الذكية، والعمل على الترويج للطاقة النظيفة والصديقة للبيئة وتوسيع استخدامها.

ويجري التأكيد على أن الطاقة بشكل عام، والطاقة المتجددة بشكل خاص كونها طاقة المستقبل لا غنى عنها بالنسبة إلى التنمية ودول العالم كافّة، وخاصة الدول النامية التي تواجه تحديات متزايدة تؤثر في خطط وبرامج وتنفيذ طموحاتها التنموية.

لقد تعددت تعاريف الطاقة ويمكننا القول:

إن الطاقة هي قدرة إنتاج الحركة والفاعلية وإنجاز الأعمال والخدمات من خلال قدرة المادة وتحولاتها على إعطاء وتوفير قوى و"مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي "وفق ماكس بلانك.

والطاقة أنواع يمكن تصنيفها وتسلسلها وفق تطور استخدامها من قبل الإنسان والبشرية، والحصول عليها من مصادر غير متجددة ومتجددة. وتشمل كل من الطاقة الكيمائية والميكانيكية والحرارية والشمسية والكهربائية والضوئية والنووية.

تبدأ الطاقة لدى الإنسان المولود وفي أول علاقته بها بـ"طاقته الذاتية" الناتجة عن الطاقة الكيميائية الكامنة في غذائه لينتقل بعدها ومعها إلى استخدام الأنواع والمصادر الأخرى من أشكال وأنواع الطاقة وتحوّلاتها أو موادها المتوفرة في الطبيعة والتي أخضعها عقل الإنسان وتجاربه وعلمه إلى طاقة لعبت الدور الأساسي في التقدم، فهي بشكل أو آخر كل ما يمد الإنسان بالنور والدفء وحركة الانتقال وتسيير الآلات والأجهزة في خدمة الإنسان وتلبية احتياجاته المتجددة وتطوير رفاه البشرية.

كانت المصادر الأولى للطاقة الأكثر انتشارا هي المصادر غير المتجددة والناضبة التي تشكل حتى الآن 86 ٪ من حاجة العالم بشكل عام للطاقة، في حين أن المصادر المتجددة وهي النظيفة والصديقة للبيئة لا تشكل سوى 0.8 ٪ فقط من طاقة العالم للأسف، وإن كانت الجهود تكثف حاليا لتطوير الاستفادة والاستخدام بشكل أكبر لمصادر الطاقة المتجدّدة في إطار ارتقاء الوعي البيئي والحملة الواسعة لدرء أخطار تلوث البيئة وخاصة تلوث الهواء ومشكلة الاحتباس الحراري.

ولحسن حظ بعض البلدان المنتجة للنفط والغاز وخاصة في المنطقة العربية فان النفط يُعد لتاريخه أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، ولكنه للأسف وسوء التدبير هو أكثرها استحضارا للصراع والهيمنة وتوحش المنافسة الدولية على النفط والغاز وخاصة في منطقة "الشرق الأوسط" التي تحوي أعلى مخزون للنفط في العالم. ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 إلى أن الإيرادات البترولية للدول العربية المُصدِّرة للنفط والغاز الطبيعي في عام 2014 بلغت 659,117 بليون دولار أمريكي، وكانت حصتها من إجمالي الإيرادات العامة 69.2 ٪ ونسبة الإيرادات البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 23.9 ٪، وقد تراجعت أرقام الإيرادات بسبب حروب وصراعات أزمات ما يسمى بالربيع العربي خلال السنوات الماضية.

ويوضح الجدول الاحصائي المرفق تفاصيل توزُّع هذه الأرقام على البلدان العربية وفي الفترة من 2011 – 2015.

وتقـدر الإحصـائيات بـأن الـنفط يسـاهم اليـوم بحـوالي 38 ٪ مـن اسـتهلاك الطاقة العالمي.

وعلـى الـرغم مـن كثافـة الجهـود الراهنـة لإيجـاد طاقـة مسـتدامة وبـدائل طبيعية نظيفة، ورغم تطور البحـوث السـاعية لتقليـل الاعتمـاد علـى الـنفط، فانـه سيبقى مصدراً رئيساً للطاقـة في كـثير مـن الاسـتخدامات، وإن كـان الغـاز يُعـدُّ الآن أسرع وقود احفوري من حيث مصدر نمـو الاسـتهلاك علـى المسـتوى العـالمي، وتشـكّل احتياطياته في المنطقة العربية نسبة 30 ٪ من الاحتياطيات العالمية.

النفط والغاز وحرائق (الربيع العربي) واشتعال ساحات "الشرق الأوسط":

يطرح العديد من الباحثين والمختصين في مجالات الطاقة والاقتصاد والتنمية المستدامة وكـذلك المهتمين بـالتطورات الدراماتيكيـة ومآسـي مـا يُسـمّى بـالربيع العربي وعلاقتها بقضايا الطاقة، ويثيرون عـدداً مـن التسـاؤلات عـن دور المخـزون النفطي والغازي في سورية وتأثيره في الأزمة "بخصوص صلة ما كشفت عنه نتائج المسح التأشيري لمنطقة الساحل السوري والتوصل إلى اكتشاف حوالي 14 حقـلاً نفطياً تضم إنتاجا ضخما، وكـذلك اكتشـاف آبار غـاز في منطقـة ريفـيّ حمـص ودمشق باحتياطات كبيرة، بالإضافة إلى ما يقال عن حـرب أنابيـب الغـاز وموقـع سورية الاستراتيجي لمدِّ هذه الخطوط، الأمر الذي دعا بعضهم إلى تسمية الحرب شـبه الكونيـة المُشـنَّة علـى سـورية بأنهـا حـرب الـنفط وأنابيـب الغـاز. ويؤكـد الدكتور عماد فوزي الشعيبي أنه لم يكـن اسـتهداف سـورية بعيـدا عـن الصـراع علـى الغـاز في العـالم و"الشـرق الأوسـط"، وأن مـن يسـيطر علـى سـورية يـتحكم بشريان الغاز، وأن ما يجري بين موسكو وواشنطن هو عودة إلى الحرب الباردة.

يقول مايكل شوارتز في مقال له نشر بالعربية بتاريخ 2015/5/3 الآتي:

"أتعلمون؟ تقريباً جميع الحروب والثورات والنزاعات الأخـرى الجاريـة حاليـاً في "الشـرق الأوسـط" يربطهـا خـيط خطـير واحـد: هـذه النزاعـات هـي جـزء مـن مسـابقة تـزداد سـعاراً "في البحـث عـن الوقـود الأُحفـوري واسـتخراجه وتسـويقه: الوقود الذي سيؤدي استهلاكه بلا شك إلى أزمات بيئية مزلزلة.

ويشير إلى أنه من بين النزاعات الكثيرة على الوقود الأحفوري في المنطقة يجري غض الطرف عن نزاع محفوف بمخاطر صغرى وكبرى مركزه إسرائيل تفاقم بعد اكتشاف غاز غزة وظهور نتائج المسح التأشيري بوجود حوض غاز طبيعي في مياه شرق البحر الأبيض المتوسط.

ويرى شوارتز أنه في العقود اللاحقة تطور التنافس إلى نزاع متعدد الأوجه انخرطت فيه جيوش عديدة وثلاثة أساطيل، سلط ذلك بؤساً مهولاً على عشرات آلاف الفلسطينيين، ويهدد بإضافة مستويات جديدة للبؤس في حياة الناس في سوريا ولبنان وقبرص، وفي النهاية قد يتسبب ذلك النزاع بإتعاس الإسرائيليين كذلك...

إن الوقود الأُحفوري لم يأخذ موضع الصدارة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية إلا منذ التسعينيات، وهذا مبدئيا حصر الصراع لينتشر فقط في سوريا ولبنان وقبرص وتركيا وروسيا بعد عام 2010... ويضيف شوارتز: وعلى طريقة إسرائيل وروسيا قامت تركيا مباشرة بتحريك ثلاث سفن من بحريتها إلى المنطقة... بالنتيجة فإن أربع سنوات من المناورات حول حوض شرقي المتوسط المكتشف حديثا لم ينتج عنه إلا القليل من الطاقة، ولكنه أتى بمطالبين جدد أقوياء إلى اللعبة، وأطلق تحشيداً عسكرياً ملفتاً في المنطقة ورفع التوترات بشكل لا حد له".

الأزمات الاقليمية والدولية وراهن الإمدادات البترولية والتغير المناخي ومستقبلها:

تتفاقم تداعيات القلق والحذر من جراء التغييرات الحادة والهائلة الحاصلة والمحتملة في منطقة "الشرق الأوسط" والعالم وتثار بصدد بحثنا المتواضع هذا تساؤلات مشروعة عن ما هي مسارات الأحداث المحتملة المرتبطة بمجال الطاقة راهناً ومستقبلاً؟

يعتقد الدكتور أحمد قنديل رئيس برنامج دراسات الطاقة في مركز الأهرام للدراسات أنه من المرجح أن يؤدي استمرار الأزمات المتفجرة في "الشرق الأوسط" إلى التأثير سلباً على إمدادات البترول العالمية. فعلى الرغم من الآفاق

الإيجابية لمستويات الإنتاج البترولي لكل من العراق وإيران وليبيا في عام 2017، إلا أن هذه الدول سوف تُوَاجه بعدد من التحديات المهمة لأسباب تتعلق بالجوانب الأمنية في ليبيا والعراق والاتفاقات الهشّة بين الإدارة المركزية في بغداد وإقليم كردستان في العراق أو خشية الشركات الغربية والبنوك الأجنبية من تشديد وتمديد العقوبات الأمريكية على إيران في ظل إدارة ترامب. ومن ناحية أخرى يُرجح الدكتور أيضاً أن تصبح خطوط نقل البترول والغاز الطبيعي في منطقة "الشرق الأوسط" أكثر خطراً "بسبب تهديدات الجماعات الإرهابية المحلية، وبروز الشكوك المستقبلية حول مستويات الأمان التي تتمتع بها خطوط أنابيب البترول في المنطقة (وكذلك أنابيب الغاز لاحقا "والمتصارع حول مسارات مرورها في بلدان المنطقة وفق ما نعتقده نحن أيضاً أ.م).

كما يرى الباحث أن احتمالات بقاء أسعار البترول عند مستويات منخفضة سيقود إلى تهديد أمن واستقرار وبطء معدلات نمو الاقتصادات الخليجية وتنامي البطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ويرى بعض الباحثين والمراقبين أن الطلب العالمي على الغاز سينتعش وسيحدث ارتفاع ملحوظ في أسعار الغاز عالمياً، ويرجّح الدكتور قنديل أن تترتّب في عهد دونالد ترامب تحولات كبيرة في قطاع الطاقة الأمريكية، وإعادة النظر في سياسات ومواقف مكافحة التغيير المناخي، ومشاريع الطاقة النووية، وإعادة إحياء منتجي الفحم الأمريكيين، وبالتالي الإسهام في خفض أسعار المشتقات البترولية عالمياً" أو على الأقل المحافظة على أسعارها المتدنية حالياً" بالإضافة إلى الإشارة إلى محاذير معارضة الرئيس الأمريكي ترامب لاتفاقية باريس للتغيير المناخي. وهنا يُثار التساؤل فيما إذا كانت الصين ستلتزم بأداء دور قيادي في العمل المناخي العالمي كما أعلنت بكين في مؤتمر كوب 22 في مراكش العام الماضي، وكذلك مدى مصداقية الاتحاد الأوروبي في العمل المناخي وذلك في حال عدم التزام واشنطن.

الصراع على الطاقة واحتكار العلم

في خدمة تجار الحروب والهيمنة الإمبريالية في "الشرق الأوسط"

ليس جديداً في تاريخ البشرية أن تحتدم الخلافات والتناقضات في المصالح وخاصة الاقتصادية منها، وأن تتحول إلى صراع وإلى اقتتال مسلّح بين الأفراد أو الجماعات أو الطبقات أو بين الشعوب والبلدان، إلا أن السمة المستجدة في عالم اليوم هي تصعيد ومركزة تجارة الحروب، واشتداد الصراعات الدموية الشاملة في التنافس الاقتصادي والاشتباك للإستئثار بمصادر الطاقة وخاصة النفطية والغازية واحتكار الابتكارات العلمية والتكنولوجيا.

كما أن الظاهرة الجديدة التي سادت خلال العقود القليلة الماضية هي ظاهرة تصعيد عسكرة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاختيار المبكر لفرض الحلول والرؤى المنفردة بطريقة عنفيه وعدائية من قبل الأقوياء، أو من يعتقدون أنفسهم أنهم أقوياء لحسم كل القضايا والمشكلات المختلف عليها محلياً وإقليمياً ودولياً وكذلك افتعال التناقضات الحدية والاقتتالات المسلّحة في الأوساط ذات التعددية القومية والعرقية والدينية والمذهبية والطائفية والقبلية بالإضافة إلى البروز الفج للإشكاليات والتعقيدات الآتية:

1 ـ التدخّلات والإقحامات والتشابكات في المسائل الخلافية بين الداخل والخارج.

2 ـ غياب تقاليد الحوار وقبول الآخر واحترام احتياجاته ومصالحه الأساسية.

3 ـ تردّي قيم الوئام الإنساني والسلام.

4 ـ تراجع الممارسات والمحاكمات العقلانية المساهمة في إحلال التفاهم الموضوعي وتحقيق الأمن الاجتماعي والوطني والإقليمي والدولي.

5 -التشدد المعيق لصنع التوافقات العادلة وذلك من خلال تقديم التنازلات المتبادلة الكفيلة بضمان الحد الأدنى أو المعقول من المصالح للأطراف والشركاء كافة في المجتمع والوطن والإقليم وفي عائلة الإنسانية جمعاء.

6 - الخلل الظاهر في توازنات القوى اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً على المستويات كافة داخل الإطار المجتمعي والوطني والعربي والإقليمي والدولي.

7 -هيمنة نظام الأحادية القطبية في خدمة المركز المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأتباعها المحليين والإقليميين، وفي خدمة رأس المال العالمي ومؤسساته الدولية، رغم أن تحولات مستجدة في ميزان القوى الدولية قد أدت إلى انزياح نسبي للأحادية القطبية، وبروز تباشير تنامي تعددية قطبية محدودة بتراجع هيمنة وتحكُّم القطب الأمريكي في ساحة التوازنات الدولية.

استراتجية الغرب في السيطرة على الطاقة ومصادرها وعلى الاقتصاد العالمي وثروات الشعوب:

إن استراتيجية بناء إمبراطورية عولمية للهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية تستحوذ فيها النخب الحاكمة الغربية وممالك المال والشركات الاحتكارية العملاقة على مقدرات العالم، وعلى ثروات وخبرات الشعوب، تطلبت أن يُسِّخر الغرب ومؤسساته وخبراؤه الاستراتيجيون تمركز الثروة المتراكمة في بلدانهم والمنهوبة من خيرات وثروات الغير من البلدان الأخرى أيضاً وسرقة أدمغتهم المهاجرة ليحققوا تفوقاً اقتصادياً وعسكرياً وعلمياً محتكرين نتاجات الإبداع الإنساني والمعارف العلمية لكل البشرية ولإنجازات الحضارات السابقة لبقية الأمم والشعوب كافة وخاصة فيما يسمى بالعالم القديم وحضاراته العريقة.

الطاقة والتقدّم العلمي وعدالة التنمية الإنسانية:

إن هذا التفوق وخاصة العلمي منه وتطور التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات التي يحققها أي مجتمع أو أي شعب من شعوب الأرض هي موضع ترحيب وإعجاب أبناء الجنس البشري كافة وهي مبعث أملهم في أن هذا يمكن

أن يكون في خدمة تطور الحياة والإنسان وما كان ليثير قلق أو انزعاج بقية الشعوب فيما إذا لم يتم:

1 ـ تسخير الاستئثار والتحكم بالطاقة والعلم والتكنولوجيا والصناعات العسكرية المتقدمة في التسلط على الغير ونهبهم واستعمارهم بل توظيفهم لصالح وتقدّم البشرية جمعاء؛

2 ـ احتكار التقدم العلمي والتكنولوجي ومنع الوصول إليه أو انتقاله للغير وإعاقة تطور الآخرين في بناء قوتهم الذاتية والعلمية لصالح التنمية والتقدم ورفاه بقية الشعوب والمجتمعات التي تسعى بجهدها وخبراتها وعلمائها لامتلاك هذا التقدم.

3 ـ استخدام هذا التفوق في تطوير القدرة القتالية على شن الحروب والغزو والعدوان وفرض الإملاءات والتحكّم بمصائر الشعوب.

إن المحاولات والمساعي المحمومة وافتعال الأزمات والحروب الصغيرة والكبيرة تقوم بها وتخطط لها وتمارسها القوى العظمى في الغرب ورأس حربتها الإدارة الأمريكية، وذلك للاستئثار بالقوة وأسبابها ومصادرها، وللامتلاك المتفرد للعلم الصانع للتقدم والتفوق في الميادين كافة.

إن الوصول إلى كل هذا وخاصة في جانب القوة الاقتصادية التي هي الرافعة المتينة لتحقيق التفوقات الأخرى كافة تطلّب أن تكون مصادر الطاقة من نفط وغاز وغيرها بما فيها الطاقة النووية من أهم المولدات والقوى المحركة للتقدم الاقتصادي. وعدّ امتلاك مصادر الطاقة هذه أو ضمان تدفقها والوصول إليها من أهم عوامل تنامي واستمرار الازدهار الاقتصادي وتحقيق السبق في المنافسة الاقتصادية في حلبة الاقتصاد العالمي.

ويؤكد العديد من الباحثين الاستراتيجيين أن مصير تربع الاقتصاد الأمريكي على قمة الاقتصاد العالمي، ومصير المركب الصناعي الأمريكي بما فيه التصنيع العسكري، وكذلك مصير مستقبل احتفاظ الولايات المتحدة بنظام القطبية الأحادية وامتيازاته تتوقف جميعها على مدى تحقيق واشنطن

لأهدافها من جرّاء المشروع الأمريكي الصهيوني المدبر لمنطقة "الشرق الأوسط" في الفترة الراهنة ومحاولاتها السيطرة على الطاقة ومقدرات وارصدة دول الخليج والمنطقة العربية وأرصدتها عامة.

لقد انكشفت لكل العالم طبيعة وأسباب الحروب الإمبريالية وحقيقة استراتيجية أميركا وتجارة الحروب وانقلاب الرأسمالية الاحتكارية وتحوّلها من داعية للحرية الاقتصادية إلى قوة غاشمة تفرض القيود والحصارات والضغوط على اقتصادات الشعوب الأخرى، وخاصة في منطقة "الشرق الأوسط" وبلدان الجنوب والعالم الثالث، وتحوّلها من الادعاء بحماية حقوق الإنسان إلى قوة ظالمة ومضطهدة للإنسان والشعوب في أغلبية بقاع الأرض.

الصراع التاريخي على النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى:

ولقد كان الصراع على النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى أحد أهم مفجر التناقضات واحتدام المصالح وقيام الحروب بين الدول المتصارعة على النفوذ الاقتصادي وبين القوى العظمى في الساحة السياسية الدولية وخاصة منذ بداية القرن العشرين وليس عبثاً ما قاله جورج كليمنصو أثناء الحرب العالمية الأولى مؤكداً "أن النفط ضروري كالدم "وقد أكد ذلك لاحقا "رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كالفن كوليدج عام 1924 الذي قال "إن تفوق الأمم يمكن أن يقرّر بوساطة امتلاك النفط ومنتجاته "وقال وينستن تشيرشل رئيس الوزراء البريطاني أحد السياسيين الغربيين "من يملك نفط "الشرق الأوسط" يملك العالم.... ويمكن له أن يتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة".

ومن هنا يمكن تفسير سيطرة الغرب والولايات المتحدة على نفط الدول العربية في الخليج والقضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق في الأربعينيات وعلى ثورة مصدق في إيران في الخمسينيات الذي حاول تأميم النفط الإيراني.

وكذلك شن العدوان الثلاثي على قناة السويس المصرية في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي بوصفها إحدى أهم الممرات المائية لعبور ناقلات النفط والمواد الأخرى.

كما جرى شن الحرب على أفغانستان لضمان خطوط نقل النفط والغاز وافتعال الحرب العراقية الإيرانية ومن ثم حرب العراق واحتلالها الكويت.

وقد كان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وانتشار القواعد العسكرية في معظم بلدان الخليج لضمان سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية على النفط العربي وبقائه في قبضة الولايات المتحدة الأمريكية وشركات الغرب، وبحراسة عروش وأنظمة عربية موالية للغرب الرأسمالي ولسياساته، حيث انخرطت في كثير من الأحيان في محاور الغرب وصراعاته ضد بقية القوى الكبرى وحتى ضد بعض دول الجوار الإقليمي وضد بعض أشقائها العرب غير المرضى عنهم أمريكياً وغربياً.

"الشرق الأوسط" في قلب عاصفة الصراعات على الطاقة:

هكذا كان "الشرق الأوسط" ولا يزال قيمة اقتصادية وجيوسياسية هامة بموقعه وثرواته وخاصة النفطية والغازية وطاقاته البشرية، وكذلك قيمة استراتيجية عظمى في ساحة الفعل العالمي وفي معترك العلاقات الاستراتيجية الدولية وكان وما يزال مسرحاً مفتوحاً لصراع عنيف وشرس حول النفط والطاقة والتلاعب بالأسعار في السوق العالمية بين الاحتكارات النفطية الكبرى، كما كان في القرن السابق ولايزال ميدانا للصراع التنافسي بين الدول الاستعمارية المتقاتلة، واشتد في الوقت الراهن تنافس حاد بين الدول الصناعية الغنية المتقدمة اقتصاديا من جهة وبين الدول الناشئة والناهضة اقتصاديا في بلدان العالم الثالث من جهة أخرى.

بالإضافة إلى بروز تنافس حاد بين الدول الإمبريالية نفسها المتناقضة في مصالحها الاقتصادية ومصالح شركاتها متعددة الجنسيات ودولها المختلفة في استراتيجياتها السياسية وخاصة بين الإمبريالية الأمريكية وباقي دول أوروبا الغربية الاستعمارية وكذلك بينها وبين اليابان، بالإضافة لصراعات الخصومة الاقتصادية بين كل هؤلاء والاقتصاد الصيني متسارع النمو الذي بات يشكل منافساً خطراً "ويهدد مع اقتصادات روسيا وبقية دول البريكس وحدانية إدارة

الاقتصاد العالمي والاستئثار بقمة النظام العالمي الجديد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن شراسة ودموية الحروب وأعمال الغزو والعدوان، والابتزاز الأمريكي، وخاصة المستهدفة للبلدان النفطية ولمنطقة الخليج و"الشرق الأوسط" وكلفها المادية والبشرية الباهظة، يمكن فهم دوافعها اذا عدنا لتقارير مراكز الأبحاث الاستراتيجية الأمريكية التي تؤكد "أنه وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح النفط، والنفط وحده هو الأمن القومي الأمريكي الشامل".

إن جهالة وحماقات بعض أبناء المنطقة وأنظمتها المساعدة على الانخراط والتورط في تنفيذ الشعار الأمريكي الهادف إلى خلق "الفوضى الخلاقة "وما يسمى بـ"الهدم المبدع "و الانخراط غير الواعي في أتون الاقتتالات الداخلية والحروب الأهلية والحروب العربية ـ العربية والحروب ضد الجيران وتأجيج الصراعات الدينية والمذهبية والطائفية، وتغييب الحكمة والعدل والديمقراطية في إدارة شؤون البلاد، والتلويح الدائم من قبل الغرب وخبرائهم العسكريين وماكينة إعلامهم بأن المنطقة مقبلة على حروب إقليمية أو حرب عالمية، جميعها تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار المنطقة وتخريب المجتمعات وكل بلد من بلدان المنطقة والإيقاع بينهم لتوفير ذريعة الاستعانة بالخارج وقواته العسكرية وتسويغ وجود قواعده وأساطيله في البر والبحر على امتداد "الشرق الأوسط".

كما يمكن تفسير ذلك بالعودة إلى وثائق وتقرير الإدارة الأمريكية وحلفائها الأطلسيين في الناتو، حيث نجد في إحداها أبلغ تعبير، إذ يقول الجنرال أنطوني زيني "إن منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من احتياطات النفط تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة النفطية الهائلة".

الطاقة ومصادرها في "الشرق الأوسط":

إن غنى المنطقة بالنفط يصحبه وجود مصادر طاقة أخرى من الطاقات المستخدمة في تسيير قطاعات المجتمع كافة في تشغيل المصانع وآليات العمل وتحريك وسائل النقل اليومية المختلفة، وتشغيل الأدوات المنزلية وكل حركة

وغير ذلك من الأغراض بوصف الطاقة تُعرَّف بأنها قابلية إنجاز تأثير ملموس وتوجد على عدة أنواع وتعدُّ الطاقة أحد أهم المقومات الرئيسة للمجتمعات المتحضّرة وتحتاج إليها الحياة.

ومن أهم مصادر الطاقة المستخدمة حاليا وتلك المتوقع أن يكون لها شأن في توفير الطاقة للبشرية هي:

1 ـ الوقود الأُحفوري: ويتمثل في الفحم والنفط والغاز الطبيعي ويسه في حدود 90٪ من الطاقة المستخدمة في عالم اليوم وتسمى طاقة تقليدية أو مستنفذة في حين أن المصادر الآتية تُعدّ طاقة متجدّدة أو نظيفة أو تسمى الطاقة البديلة وهي:

2 ـ مساقط المياه والسدود والشلالات ومناطق المد العالي وطاقة الرياح الشديدة لإقامة محطات توليد الكهرباء واستغلال قوة الدفع في تشغيل التوربينات.

3 ـ الطاقة الشمسية عبر التسخين المباشر وإمكانية استخدامها خاصة في تحلية المياه في المنطقة العربية التي تعاني من التصحر والجفاف وتناقص الموارد المائية وسرقة حصصها من الأنهار التي تنبع من دول الجوار.

4 ـ الطاقة الحرارية.

5 ـ الكتل الحيوية والتخمّر الذي يساعد على تصاعد غاز الميثان القابل للاشتعال.

6 ـ غاز الهيدروجين.

7 ـ الطاقة النووية.

أن معدلات استخدام الطاقة وكميات إنتاجها واستهلاكها هي إحدى أهم المؤشرات الدالة على النشاط الاقتصادي وتقدم الحياة ورفاهية أبناء المجتمع. وإن الهدف الراهن في التعامل مع قضايا ومشكلات الطاقة هو السعي الجاد لتقليل كمية الوقود التقليدي الذي يتم حرقه، ولتقليل المخاطر البيئية التي يسببها

الأمر الذي يتوجب عليه تطوير البحث عن مصادر غير ناضبة وصديقة للبيئة وتطوير كفاءتها وتقليل أسعار منظوماتها.

سياسات الإدارة الأمريكية في تسخير التفوق العلمي لخدمة الهيمنة:

يوجد في البيت الأبيض الأمريكي فريق تكمن مهمته في تحديد وتنسيق استراتيجية الولايات المتحدة في مجال البحث العلمي للمحافظة على الزيادة في تفوق الولايات المتحدة على الصعيد التكنولوجي الذي أصبح هدفاً تؤكده الإدارة الأمريكية لأسباب استراتيجية وعسكرية واقتصادية.

وتصل مخصصات البحث العلمي والتطوير إلى ما يزيد عن 405 مليار دولار في عام 2011، وكانت في عام 2004 ما يزيد عن 120 مليار دولار، وارتفعت موازنة وزارة الدفاع إلى 523 مليار دولار عام 2016، وكذلك ارتفعت مخصصات الموازنة العسكرية التقليدية للبحث العلمي والتطوير ووصلت في الولايات المتحدة إلى ما يزيد عن 53 مليار دولار عام 2004، وتم تخصيص الجامعات لهذا الغرض بموازنات تبلغ ما يزيد عن 30 مليار دولار، وبسبب كل هذا الاهتمام والمخصصات المالية تشير الدراسات والإحصائيات إلى أنه يعيش في الولايات المتحدة أكثر من 700 عالم من أصل 1200 عالم هم الأكثر شهرة في العالم، وهناك بحدود نصف مليون طالب وأستاذ جامعي يترددون على الجامعات الأمريكية كل سنة حيث يعمل 175 ألف من هؤلاء في فروع علمية وتكنولوجية، وتقوم مؤسسات وهيئات الولايات المتحدة بإغراء وسرقة أدمغة ومتفوقين من أنحاء العالم كافة.

إن الجزء الكبير من هذه الجهود والإنجازات وتطبيقات البحث العلمي توظفها الإدارة الأمريكية في خدمة آلتها الحربية، وتوسيع قواعدها العسكرية، ونشر هيمنتها السياسية والعسكرية، وتعميق استغلالها الاقتصادي على المستوى الكوني، وفرض غزوها الثقافي والإعلامي والتدخل في شؤون البلدان الأخرى، وفرض حتى نمطها الاستهلاكي على الحياة اليومية لبقية شعوب العالم.

إن التنافس على قيادة وإدارة الاقتصاد العالمي، واحتكار المتقدم من الثورة المعرفية والتكنولوجيا، وضمان امتلاك وتدفّق واستخدام أنواع ومصادر الطاقة كافة، والتحكم بالأسعار والأسواق على المستوى العالمي بات الانشغال الأهم لمؤسسات وخبراء ومراكز بحوث أقطاب النظام العالمي الجديد دولا وشركات عملاقة. ويعدُّ الفوز في هذه المجالات على الآخرين هو أهم مولدات الديناميكية المتجددة للبلدان الساعية للسيطرة على مجالات استراتيجية جديدة وتُعدُّ الركن الأساس في ديمومة الانتعاش الاقتصادي وبناء القوة العسكرية والسياسية الضامنة لتحقيق الهيمنة واتساع مداها واستمرار نهبها لخيرات الشعوب ومحاصرة البلدان والاقتصادات الأخرى للدول المنافسة أو الخصمة أو العدوة على حد سواء.

وقد حققت الولايات المتحدة الكثير في صدد سباقها ومنافستها حتى مع دول الغرب الحليف واليابان الصديق في منظومة أقطاب النظام الرأسمالي العالمي مستخدمة العديد من الوسائل والآليات والسياسات المشروعة منها وغير المشروعة في مواجهة كل من خصومها في الصين وروسيا وبلدان الاقتصادات الناشئة وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وسخرت قوتها العسكرية في افتعال وشن حروب عديدة وأعمال العدوان العسكري في أكثر من بلد.

إن دعاة الحرب والمعادين للسلام والحمقى المغامرين بمصير الشعوب وأمنها لا يمكن أن يكون لهم قضية أو رسالة، ولا يمكن أن يكونوا فعالين وبهوية إنسانية وحضارية هؤلاء لا يستطيعون أن يعطوا للوجود معنى وحضوراً وأن يحققوا هدف الخلق في إعمار الأرض.

الطاقة النووية والتسلح النووي في "الشرق الأوسط":

يرى بعض الباحثين المهتمين بالطاقة ومشاريعها ومستقبلها في "الشرق الأوسط" بأن الاعتقاد السائد أو الرؤية التي تحصر "الشرق الأوسط" في صورة رمال تغطي بحراً من النفط هي رؤية سطحية، وإن هناك واقعاً أعمق يعكس حقيقة أنه من المزمع أن تزداد خلال السنوات القادمة البرامج النووية في المنطقة. حيث ظهرت برامج طاقة نووية في إسرائيل وليبيا والعراق وإيران.

وتشير العديد من الدراسات والتصريحات إلى وجود العديد من الدول الأخرى في المنطقة التي تحاول الوصول إلى الطاقة النووية السلمية مثل الإمارات العربية المتحدة والأردن والسعودية ومصر وتركيا مع الإشارة إلى أن تركيا تستضيف في أراضيها أسلحة وصواريخ نووية لصالح حلف الناتو التي تُعدُّ إحدى أهم أعضائه في منطقة "الشرق الأوسط".

التفرّد الإسرائيلي بامتلاك السلاح النووي في المنطقة:

وتعدّ إسرائيل أولى دول المنطقة التي سعت إلى الحصول على صواريخ نووية وهي الوحيدة التي تمتلك سلاحا نوويا في المنطقة منذ عقود، ولم تنجح جهود الدول العربية وحلفائها في تمرير قرار في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بضم إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووي، حيث تتمنع إسرائيل عن قبول إخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش الدولي، وبسبب الحماية المقدمة لإسرائيل وسلاحها النووي في المحافل الدولية، من قبل الإدارة الأمريكية والغرب وحلفائهم ونفوذهم وضغوطهم على الدول الأعضاء في الوكالة الدولية، فقد رفض مشروع القرار 51 دولة وأيدته 46 دولة وامتنعت 23 دولة عن التصويت، وكذا الحال مع جهود المجموعة العربية وأصدقاء القضية العربية والفلسطينية الداعين إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة وجعل منطقة "الشرق الأوسط" خالية من السلاح النووي حيث تجابه هذه الجهود بالرفض والصلف من قبل إسرائيل المدعومة بالهيمنة الأمريكية وسيطرتها على المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

العدوان الإسرائيلي على المفاعل العراقي واغتيال العلماء:

وكانت إسرائيل بضوء أخضر أمريكي قد شنت في 7 حزيران 1981 ضربة جوية مفاجئة على المفاعل العراقي المخصص للطاقة النووية السلمية ودمرته وواصلت عدوانها وعمليات اغتيالها للعلماء العراقيين والباحثين المهتمين بالتقدم العلمي والتكنولوجي وأساتذة الجامعات وخاصة في فترة الاحتلال الأمريكي للعراق وبعد غزو الكويت عام 1991.

مشروع ليبيا النووي:

حاول العقيد معمر القذافي في ليبيا امتلاك الطاقة النووية، واتهمته القوى الغربية وإسرائيل بأنه يريد تطوير أسلحة نووية لتمثل قوة ردع لمنع التدخل في شؤون ليبيا الخارجية والداخلية وتعزيز نفوذه في المنطقة العربية وأفريقيا رغم أن ليبيا من الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي منذ عام 1975. كما وقعت ليبيا اتفاقاً في عام 1980 قبلت فيه إخضاع برنامجها وقدراتها النووية للتفتيش الدولي بعكس إسرائيل التي تملك ما يزيد عن 200 مائتي رأس نووي وممتنعة عن السماح بالتفتيش وغير مصادقة على المعاهدة الدولية.

وقد تخلت ليبيا عن استكمال برنامجها ومع ذلك لم ينجُ نظامها من المضايقات الأمريكية والغربية التي أدّت إلى إسقاط العقيد القذافي واغتياله بوحشية لاحقا "والتسبب بسفك الدماء والتقاتل على النفط والسلطة في ليبيا.

البرنامج الإيراني النووي:

تعرضت إيران وبرنامجها النووي ولا تزال إلى الكثير من التهديدات والحصارات والضغوطات السياسية والاقتصادية في مواجهة استكمالها لبرنامجها النووي السلمي، في الوقت الذي بقيت إسرائيل دون أن تتعرض للضغوط الأمريكية والمضايقات الغربية بشأن خطورة امتلاكها للسلاح النووي على بلدان "الشرق الأوسط" وحوض البحر الأبيض المتوسط وشرق أفريقيا كافة، وتهدد الأمن والسلام الدوليين. الأمر الذي يفضح الانحياز الامبريالي الغربي لإسرائيل التي هي محتلة لأراضي الغير وشنت أعمال العدوان على معظم البلدان المحيطة بها؛ وهذا يؤكد سياسة المعايير المزدوجة التي تمارسها الإدارة الأمريكية وحكومات الغرب في شؤون السياسة الدولية كافة وخاصة عندما نراقب ونتابع الحملة العدوانية الشرسة والتهديدات والحصارات والمضايقات المفروضة على إيران بشأن برنامجها النووي السلمي والمعلن بوضوح أنه مخصص للأغراض السلمية والتنمية وبحوث التقدم العلمي والتكنولوجي وتوليد الطاقة الكهربائية.

لقد حققت إيران إنجازات علمية كبيرة بالاعتماد على الذات في تطوير برنامجها النووي السلمي رغم كل الصعوبات والعراقيل التي وضعت في مواجهة اقتصادها وتقدمها التكنولوجي، وإعاقة مشاريع تخصيب اليورانيوم لتأمين الضروري منها لحاجة محطة بوشهر النووية في إيران.

وتعتمد الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون وطاقمهم من خبراء وموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نشر الكثير من الأضاليل والتهويل بما يتعلق بملف إيران النووي ومحاولة ابتزاز القيادة الإيرانية بما يتعلق بمواقفها من العديد من القضايا والشؤون الإقليمية والدولية، وخاصة قضايا "الشرق الأوسط" وأنابيب النفط والغاز المارة في المنطقة، ومسألة القدس والقضية الفلسطينية، ودعم المقاومات العربية في مواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني واستعادة الأراضي العربية المحتلة.

وتواصل الإدارات الأمريكية المتعاقبة تصعيد مواقفها العدائية الضاغطة وتهديداتها ضد إيران ومشاريعها النفطية وبرنامجها النووي السلمي، وتبدي تضايقها من تعاون إيران مع العديد من البلدان الأخرى خارج نطاق الحلف الغربي مثل الصين وروسيا واليابان وبعض دول جنوب آسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، ومع بعض البلدان العربية وخاصة سوريا والدعم الإيراني لها في الحرب الكونية المُشنَّة عليها.

إن حرص الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الرأسمالي على احتكار موارد الطاقة وخاصة النفط والغاز في العالم والتضييق على اقتصادات البلدان الأخرى المنافسة لها ولهيمنة الاقتصاد الأمريكي تترجمه إلى إجراءات كيدية ضد الآخرين، وضد مصالح الشعوب، وتترجمه عند الضرورة إلى غزو وعدوان مسلح وحروب وتغيير أنظمة حكم تراها غير موالية، ودعم حكومات وأنظمة استبدادية ورجعية موالية لها وضامنة لتدفق استيرادها النفطي وبما لا يمس حليفها الإسرائيلي وخاصة أمنه واستمرار احتلاله.

ويرى العديد من الباحثين بما فيهم الأمريكان منهم أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تلجأ إلى معاقبة إيران ومواجهة برنامجها النووي من خلال سلسلة من العقوبات والحصارات لشل الاقتصاد الإيراني ودعم الحراكات لمجموعات المعارضة وخاصة تلك التي برزت في الشارع الإيراني خلال وبعد انتخابات الرئاسة عام 2009.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبتوزيع مدروس للأدوار، يواصلان التهديد والتلويح بعمل عسكري لتهديد إيران والمنشآت النووية، ومحاولة تدميرها والتأثير على الثقل النوعي لإيران في مجال الطاقة وتصدير النفط والغاز ومسارات تمديد خطوط أنابيب النفط والغاز في المنطقة ودول الجوار الآسيوي والعربي، وصولاً إلى موانئ التصدير في البحر الأبيض المتوسط والخليج وقزوين وغيرها.

الضرورات الموضوعية لوحدة المواجهة الوطنية والشعبية والنقابية لتحديات الابتزاز الرأسمالي العالمي:

إن جماهير الشعوب والقوى الوطنية والعمال ونقاباتهم ومجمل الحركة النقابية العمالية بمستوياتها: الوطني، والإقليمي، والعالمي، وخاصة تلك المنتمية للتيار التحرري والتقدمي المناهض للاستغلال والهيمنة التي تمارس على شعوبها وأوطانها يتوجب ارتقاء وعيها لمصالحها الاقتصادية والوطنية ؛ كما أن قوى العمل والجماهير الفقيرة في العالم وشعوب بلدان الجنوب باتت مطالبة وبشكل ضاغط في أن تعي أهمية وحدة نضالاتها في مواجهة تحديات عالم اليوم وأن تدرك بعمق خطورة وتعقيدات ارتداد المجتمعات والدول الصناعية المتقدمة وتراجعها عن قيم وسياسات دولة الرفاه والحماية الاجتماعية وتداعيات ذلك، بالإضافة إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي والانكماش والتضخم وتنامي المديونية وعجز الموازنات وآثار ذلك على عمال وشباب ونساء تلك البلدان ومعاناة العمال والعاطلين عن العمل والمتقاعدين والمسنين من السياسات اللااجتماعية وإجراءات التقشف.

كما أن اتجاه هذه الدول إلى حل أزماتها الاقتصادية والاجتماعية على حساب ليس عمالها والطبقات الوسطى والمهمشة من شعوبها فحسب بل وعلى حساب عمال وشعوب بقية البلدان وخاصة في العالم النامي، الأمر الذي يدفعها إلى توسيع عملية الغزو والنهب والاستغلال والهيمنة خارج حدودها عبر السيطرة على اقتصادات وثروات الشعوب الأخرى الراضخة دون مقاومة، أو عبر الحروب والحصارات وتغيير الأنظمة في البلدان الرافضة التي تقاوم مشاريع التسلط والإخضاع وترى مصالحها وأمنها القومي من خلال منظورها السيادي الخاص واستقلال قرارها السياسي والاقتصادي.

وفي هذه البلدان تدفع جماهير العمال والفقراء ومجمل شعوب هذه البلدان عامة ثمناً باهظاً يكلفها تضحيات كبيرة ومعاناة قاسية في إطار توحش إرهاب ومرتزقة وتجار الحروب والصراعات المسلحة، وقد تمتد ممارسات الاستهداف العدائية لتطال بالعنف والغزو والأعمال الحربية ليس حياة الناس وممتلكاتهم وفرص عملهم، فحسب بل وتحطيم اقتصادات بلدانهم وتخريب البنى التحتية والمؤسسات، وتمزيق وحدة الدول وهدم المجتمعات وإشعال الحروب الإقليمية ونشر التوتر وعدم الاستقرار على المستوى الدولي كما هو حاصل في أيامنا هذه.

في ظل هكذا مناخات من العنف والاحتقان وسيطرة المال السياسي والفساد والتردّي في الاقتصاد المحلي والعالمي هناك أهمية لرصد ما حصل من تغيرات عميقة في توازنات القوى السياسية والطبقات الاجتماعية وانحسار قيم وتقاليد روابط الانتماء الطبقي والوطني والقومي والإنساني، وتراجع دور المؤسسات السياسية والنقابية المعاصرة من أحزاب ونقابات ومنظمات، وذلك لصالح بروز تكتلات وكيانات ضيقة لارتباطات تعصبية تقليدية متصارعة وتزايد نفوذ الخارج.

التحالف العمالي والشعبي ودوره في حماية الثروات والطاقات الوطنية:

إن العمال والقوى الشعبية مُطالَبون بتنظيم وتنسيق مواجهتهم المشتركة للآثار المترتبة عن ما يخسرونه تدريجياً من مصادر قوتهم الوحيدة المتمثلة:

1 ـ بقوة عملهم وقوة تضامنهم الطبقي والوطني؛

2 ـــ وقــوة وحــدتهم التنظيميــة داخــل مؤسســاتهم الإنتاجيــة والخدميــة والاقتصادية؛

3 ـ وقوة تشكيلاتهم النقابية بدءاً من مكان العمل وانتهاء ساحة العمل الدولي وتراجع تأثير فريقهم العمالي داخل منظمة العمل الدولي وبقية الهيئــات الدوليــة ذات الصــلة بالعمــل والعمــال والاقتصــاد والتنميــة المستدامة، وإن كل هذا يستدعي إعادة النظر بآليات وبرامج وخطط العمل والتعبئة بين أوساط القوى الشعبية والسياسية والعمال وفيما بين النقابات والمنظمات العمالية الوطنية وداخل الحركة النقابية العالمية والعربية والإقليمية.

شعوب ودول الجنوب وتطوير الجهود لتحقيق العدالة والتقدم الإنساني:

إن شعوب البلدان النامية وخاصة المنتجة للنفط والغاز والعمال والجماهير الشعبية وتنظيمــاتهم النقابيــة والأحــزاب الوطنيــة والقــوى الديمقراطيــة كافــة والنخب العلمية الملتزمة بتقدم أوطانها والمناهضة للاستغلال والنهب الإمبريالي مطالبة بحماية ثروات بلدانها وموارد الطاقة التي تمتلكها، وتسخيرها بشكل رشيد لصالح التنمية العادلة والتقدم في مجتمعاتها، ومن أجل رخاء كل أبنائها ومستقبل أجيالها القادمة.

إن أهم السبل إلى ذلك تكمن في دعم إمكانيات النمو الاقتصادي، وتمويل مخصصات مراكز الأبحاث العلمية وهيئات تطوير التكنولوجيا والاستفادة المثلى من الموارد ومصادر الطاقة الأخرى كافة غير التقليدية أو المستنفذة بالاستخدام الموسع لمصادر الطاقة البديلة المتوفرة خاصة في بلدان الجنوب مثل الطاقة الشمسية والرياح، بالإضافة إلى الاهتمام ببناء القاعدة لامتلاك الطاقة النووية ذات الاستخدام السلمي، وتوطين التكنولوجيا المتقدمة وخاصة في زمن يتجه بتسارع إلى بناء اقتصاد المعرفة.

إن خلق التعاون الإقليمي وتطوير العمل المشترك بين دول الجنوب في مجال العمل الجاد لتكامل الاستفادة من أنواع ومصادر الطاقة المختلفة كافة

والتوظيف المشترك الأمثل لجميع الموارد وعوامل الانتاج الموزعة فيما بين هذه البلدان الناهضة اقتصاديا والبلدان النامية والأكثر أهمية خاصة للتعاون في إنشاء مراكز مشتركة للبحوث العلمية، وتمويل مشاريع التنمية الكبرى ذات الطابع الإقليمي والدولي. هذه جميعا ستساهم في انتعاش وتطوير اقتصادات وحياة جميع هذه البلدان إن كان في الإطار العربي أو الإقليمي أو في إطار مجموعة دول الجنوب.

إن تنامي قوة المركز الاقتصادي والعلمي لدول الجنوب، وتطور قوتها التفاوضية منفردة ومجتمعة، يضمن تحقيق الأسعار العادلة لصادراتها، والحفاظ على مواردها من الطاقة، وهذا بالتالي يخدم عمالها وشعوبها، ويسهّل تحقيق التعاون بين دول الجنوب والشمال على أسس أكثر تكافؤ وندية وعدالة، ويؤدي إلى وضع أسس بناء اقتصاد عالمي جديد وعادل ترتكز على متانته مقومات تحقيق الأمن والسلم الدوليين بعيداً عن صناعة الهيمنة وتجارة الحروب والثمار المرة للحصارات والمقاطعات الاقتصادية، وتجنب نتاجات جرائم الإفقار المنظم لعمال وشعوب العالم، وخاصة شعوب البلدان الأكثر تهميشاً في أفريقيا وغيرها من القارات.

إن المتجاهلين والنائين بأنفسهم والغاضين أبصارهم عن سوداوية هذا المشهد والصامتين عن ظلم الهيمنة وأعمال العدوان والاحتلالات من بين بعض قادة وكوادر وخبراء عدد من المنظمات الإنسانية والنقابية الدولية والإقليمية والمحلية وخاصة في البلدان الصناعية المتقدمة المستفيدة من احتكارها للقوة والرفاه، وإلحاق الاستغلال والإفقار والتجويع والتشريد والتهجير، وعلقم مآسي الحروب والصراعات الدموية بعمال وشعوب البلدان الأخرى، يمكن مقاضاتهم أخلاقياً ومعنوياً لمشاركة بعضهم بشكل غير مباشر وغير متعمد ولصمت الغالبية وسكوتهم على هذه الجرائم الإنسانية، والانكفاء عن المساهمة في تخليص المتضررين من هذه الجرائم، وخاصة إذا كانت هذه القيادات تعمل في الإطار الدولي، وتحتل مواقع مؤثرة في إنشاء وقيادة هيئات وتنظيمات دولية وإقليمية معنية بالأساس في التضامن الإنساني والنقابي الإقليمي والدولي، والمساهمة في الدفاع عن (حقوق الإنسان) وعن قضايا العمال والمستغلين على امتداد العالم.

إن جهود ونضالات هؤلاء القادة والنشطاء السياسيين الأحرار والنقابيين ومنظماتهم الوطنية من أجل عمالهم وشعوب بلدانهم جديرة بالإشادة، وتستحق التقدير على المستويين المحلي والوطني، ولكن هذا لا يمنع من تحميلهم مسؤولية التقصير عن مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن سياسات وممارسات بلدانهم وحكوماتهم المعادية لمصالح عمال وشعوب بقية بلدان العالم ومسؤولية دولهم عن تكبيد الشعوب الأخرى الكلف الدموية والمادية الباهظة من جراء حروب حكومات البلدان الأطلسية التي تدعم من أموال ضرائب مواطنيها شركات الصناعات العسكرية وكلف مغامرات الحرب، حيث بلغت على سبيل المثال مخصصات الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004 على أثر غزو العراق وذلك لتمويل الأسلحة والمعدات العسكرية والحربية بمبلغ مقدراه 1,4 تريليون وأربعمئة بليون دولار. وأوقعت العجز والمديونية في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية.

إن العسكرة وسباق التسلح ونفقات شن الحروب ومآسيها يجب أن تتم مواجهتها من قبل عمال وشعوب الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الأطلسية وأهمية أن تلعب برلمانات ومنظمات وأحزاب تلك البلدان وخاصة الديمقراطية والتقدمية منها دوراً ضاغطاً في مواجهة الاتجاهات والسياسات والممارسات العدوانية لحكومات بلدانها.

- وأن نعترف بأخطائنا وخطايانا هو نصف الطريق باتجاه المغفرة والتصالح مع الذات ومع الآخر.
- وأن نعترف بأزماتنا هو نصف الخلاص منها ونصف الطريق للخروج من تبعاتها.
- وأن نملك إرادة مواجهة هذه الأزمات وتحدياتها هو الجزء الأعظم المؤدي إلى استكمال الخروج النهائي من النصف الآخر المتبقي من الأزمة.

- وإن الاعـتراف بحصـتنا مـن المسـؤولية عـن الأحـداث والسياسـات والأزمـات هـو نصـف اسـتعدادنا لتحمـل المسـؤولية عـن نتائجهـا والمساهمة في توفير آليات ووسائل المعالجة والتغلب عليها.
- وأن مـد اليـد المخلصـة وفـتح آفـاق الحـوار هـو نصـف الطريـق لاستحضار المساهمة الفعلية للفرقاء الآخرين المسؤولين هم أيضاً عن الواقع الراهن ومن أجل الخلاص المشترك والتغلب على التحديات كافة وصنع المستقبل والغد الافضل.

إن العمل المخلص والمحافظة على الثروات الوطنية وتوظيفها برشد لصالح الإنسان والمجتمعات والاهتمام بالبحث العلمي ومراكز الدراسات المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة وغير المتجددة وارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة العادلة.

وبذل الجهود البناءة من قبل الجميع ولصالح الجميع شعوباً ودولاً وعلى امتداد العالم، هو بوابة الارتقاء الحضاري والتقدم الإنساني، ورفاه الجنس البشري بالاستفادة المثلى من طاقات وموارد وخيرات الأرض كافة والانتفاع من علوم ومعارف وإنجازات الجنس البشري.

المراجع:

- منشورات الدورة العاشرة للقمة العالمية لطاقة المستقبل لعام 2017، أبوظبي
- ماكس بلانك رائد الفيزياء الحديثة ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
- منتدى عدلات التعليمي، بحث عن الطاقة تعريفها وانواعها ومصادرها https/ vb3dlat.net
- د. عماد فوزي الشعيبي، الصراع على "الشرق الأوسط": الغاز أولاً 17 - 4 - 2012 www.voltairenet.org,article173717
- مايكل شوارتز، حروب الطاقة في "الشرق الأوسط". www.7iber.com2015105
- مقالة باللغة الإنكليزية نشرت لأول مرة باللغة العربية 15 – 5 -2015 TomDispatch.com
- د. أحمد قنديل، توقعات الطاقة في العالم لعام 2017، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة 15 -1 -2017
- وثائق مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي (كوب 22) مراكش تشرين الثاني 2016.
- وثائق المنتدى النقابي العالمي حول طرق الطاقة والعدوانية الإمبريالية ضد العمال والشعوب، إيران ـ طهران تشرين الثاني 2012.
- أديب ميرو، الصراع على الطاقة واحتكار العلم، دراسة مقدمة للمنتدى النقابي العالمي حول طرق الطاقة والعدوانية الإمبريالية ضد العمال والشعوب.
- أديب ميرو، المستجدات السياسية في الوطن العربي، تقرير مقدم لاجتماع المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، بيروت 2011 والقاهرة 2013.
- إدارة الشؤون الفنية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) مستقبل مصادر الطاقة عربياً وعالمياً مؤتمر الطاقة العربي السابع 'القاهرة 2002.

- د. وهيب عيسى الناصر "مستقبل الطاقة العربية المتجددة" مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 2002.

- توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد، شبكة قامات 31 تموز 2006 www.qamat.org

- د. الأخضر عزي، تقرير حول الملتقى العلمي الدولي: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية. ..، الجزائر 2016.

- التغيير والاستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر

2016 - 1 – 19 Democraticac.de

- أديب ميرو، الأوضاع العامة في المنطقة العربية والموقف النقابي، تقرير مقدم للمؤتمر النقابي العالمي السادس عشر، أثينا اليونان، نيسان 2011.

- أديب ميرو، نضالات مشتركة ووفاء متبادل، كتاب إصدار مطبعة الآداب والعلوم، دمشق 2016.

- د. أديب ميرو، المتغيرات والأزمات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على قوى العمل والحركة النقابية، أطروحة دكتوراة عام 2016.

- التقرير الاقتصادي والاجتماعي للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب مصر 2017.

- جدول إحصائي بالإيرادات البترولية للبلدان العربية 2011 ـ 2014.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.

ملحق

الجدول (4): الإيرادات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي 2011-2014

الدول	الإيرادات البترولية (مليون $)				نسبة التغير 2013-2014 (%)	الحصة من إجمالي الإيرادات العامة (%)				النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)			
	2011	2012	2013	2014		2011	2012	2013	2014	2011	2012	2013	2014
الإمارات	71.460	73.180	75.824	75.521	0.4-	73	70.9	68.3	66.8	20.6	19.7	18.8	18
البحرين	6.393	6.825	6.873	7.041	2.4	85.3	84.7	87.9	85.7	22	22.3	21	20.8
تونس	249	231	67	72	6	1.7	1.6	0.6	0.6	0.5	0.5	0.1	0.1
الجزائر	54.626	53.955	46.761	42.490	9.1-	68.7	66	61.9	57.9	27.4	26.4	20.7	19.3
السعودية	275.829	305.285	276.012	243.559	11.8-	92.6	91.8	89.8	87.8	41.2	41.6	37	32.4
السودان	2.430	1.175	1.157	780	32.6-	28.6	18.9	18.7	9.6	3.5	1.7	1.6	1
سورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	91.678	100.604	95.248	88.112	7.5-	98.6	97.9	97.6	97.5	58.2	54.6	48.7	44.8
عُمان	23.332	29.688	30.986	30.410	1.9-	84.4	84.7	85.7	85.6	33.6	38.3	38.9	37.2
قطر	42.658	48.778	53.685	35.846	33.5-	87.1	51.8	57	45.2	25.1	25.7	26.5	16.9
الكويت	70.119	103.589	106.647	102.923	3.5-	92.8	94.5	93.6	92.1	46.9	58.6	60.1	62.9
ليبيا	12.975	60.317	40.545	15.804	61-	94.2	95.6	94.5	92.7	35.4	72.5	62.9	65
مصر	3.608	2.501	13.112	11.227	14.4-	7.9	4.9	24.2	17.5	1.5	1	4.8	3.9
اليمن	5.645	4.992	5.189	5.212	0.4	75.4	55.8	55.9	51	18.2	15.6	14.4	13.7
المجموع	661.160	791.355	752.229	659.117	12.4-	76.6	74.8	74.1	69.2	27.6	29.9	27.4	23.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015 الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب